العامل الصيني في الشراكة الاستراتيجية الهندية ـ اليابانية

شهلاء علي عبد الوهاب

Shahlaa Ali Abdelwahab

Shahlaaa680@gmail.com

أ.د خليل حسين

الجامعة الاسلامية في لبنان / كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية

Prof. Dr. Khalil Hussein

drkhalilhussein@gmail.com

استاذ القانون الدولي والدبلوماسي ورئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة اللبنانية مستشار ومدير الدراسات في مجلس النواب اللبناني

The Chinese Factor in the India-Japan Strategic Partnership

الكلمات الافتتاحية :

توازن القوى، الهند، اليابان، الصين، الولايات المتحدة، مناورات مالابار، تحالف كواد، مبادرة الحزام والطريق.

Keywords :

balance of power, India, Japan, China, United States, Malabar maneuvers, Quad alliance, Belt and Road Initiative.

Abstract : "The strategic partnership between India and Japan has seen significant development as a result of the increasing security and economic challenges in the Asia-Pacific region. The rapid military and economic expansion of China poses a significant threat to both India and Japan. India faces ongoing challenges along its borders with China, particularly in areas such as Ladakh and Arunachal Pradesh, where skirmishes and military confrontations are on the rise. This situation drives India to seek international support and strengthen its strategic alliances to address these challenges. Meanwhile, Japan is deeply concerned about Chinese military activities in the East China Sea, viewing the rising tensions in this region as a

threat to its national security and regional stability. Therefore, India and Japan are working closely together on several levels, including defense cooperation, joint military exercises, and diplomatic coordination in international organizations. This cooperation aims to counter China's growing influence and ensure freedom of navigation and security in the region. Furthermore, the partnership between India and Japan is bolstered by joint infrastructure projects and economic investments, aiming to reduce dependence on China and provide strong economic alternatives. Overall, the strategic partnership between India and Japan reflects both nations' commitment to confronting Chinese threats through close cooperation and enhancing their defense and economic capabilities. This cooperation strengthens their ability to address common challenges and achieve stability in the Asia-Pacific region."

الملخص:

شهدت الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان تطوراً ملحوظاً نتيجة للتحديات الأمنية والاقتصادية المتزايدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعد التوسع العسكري والاقتصادي السريع للصين تهديداً كبيراً لكل من الهند واليابان، إذ تواجه الهند تحديات مستمرة على حدودها مع الصين، لاسيما في مناطق مثل لاداخ وأروناتشال براديش، حيث تتزايد الاشتباكات والمواجهات العسكرية، ويدفع هذا الوضع الهند إلى البحث عن دعم دولي وتعزيز تحالفاتها الاستراتيجية لمواجهة هذه التحديات، بينما تشعر اليابان بقلق كبير إزاء الأنشطة العسكرية الصينية في بحر الصين الشرقي، وترى أن تصاعد التوترات في هذه المنطقة يهدد أمنها الوطني واستقرارها الإقليمي. ولذلك تعمل الهند واليابان معاً بشكل وثيق على مستويات عدة، منها التعاون الدفاعي، التدريبات العسكرية المشتركة، والتنسيق الدبلوماسي في المنظمات الدولية، إذ يهدف هذا التعاون إلى مواجهة النفوذ الصيني المتزايد وضمان حرية

الملاحة والأمن في المنطقة، فضلاً عن ذلك، تعزز الشراكة بين الهند واليابان عن طريق مشاريع البنية التحتية والاستثمارات الاقتصادية المشتركة، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الصين وتوفير بدائل اقتصادية قوية. وبشكل عام تعكس الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان التزام الدولتين بمواجهة التهديدات الصينية عبر التعاون الوثيق وتعزيز القدرات الدفاعية والاقتصادية، إذ يعزز هذا التعاون من قدرتهما على التصدي للتحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

المقدمة:

ثمة العديد من الأسباب والمحفزات الدافعة للشراكات الاستراتيجية بين دولتين أو أكثر، ومن ضمن هذه المحفزات هو مواجهة تهديد أمني مشترك للشريكين، على الرغم من أن الشراكات الاستراتيجية ليست تحالفات أمنية، فالشراكات تحالفات واسعة مرنة تنطوي على تعزيز التعاون في مجالات مختلفة، أما التحالفات الأمنية فهي تحالفات صلبة عسكرية مقيدة ومؤقتة بزوال التهديد. يمثل صعود التهديد الصيني لكل من اليابان والهند منذ نهاية التسعينيات، المحفز الرئيسي للإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في عام ٢٠٠٥، والتي تطورت إلى شراكة استراتيجية شاملة عالمية في مجالات مختلفة، ومع ذلك، لم تتطور حتى الآن إلى تحالف أمني على الرغم من الصعود المطرد للتهديد والنفوذ الصيني.

المشكلة البحثية: تأسيسا على ما سبق، تتمحور المشكلة الرئيسة للدراسة في السؤال الرئيسي: كيف ساهم صعود التهديد الصيني في تأسيس وتطور الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند؟

ويتفرع عن المشكلة الرئيسية عدة أسئلة فرعية:

١. ما هو مفهوم توازن القوى؟ وما هي أنماطه الرئيسية؟

٢. ما هي أبرز مظاهر وأوجه التهديد الصيني لكل من اليابان والهند؟

٣. ما هي أساليب وسياسات مواجهة الهند واليابان للتهديد الصيني في إطار الشراكة؟

٤. إلى أي مدى نجحت هذه الشراكة في مواجهة التهديد الصيني؟

أهمية وأهداف الدراسة

تتأتى أهمية الدراسة من اعتبارات عدة عملية ونظرية، واهمها:

١. تسليط الضوء على أهمية وفعالية الشراكة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات الأمنية، وذلك بالمقارنة بالتحالفات الأمنية.

٢. تسليط الضوء على أنماط وأهمية التوازنات المختلفة في إطار الشراكات الاستراتيجية لمواجهة التهديد.

٣. تقديم تحليل عملي موضوعي لتأسيس وتطور الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند، وذلك كنموذج مفيد لتعزيز الشراكات الاستراتيجية في المنطقة العربية.

فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة إلى اختبار صحة مجموعة من الفرضيات، ومنها:

١. ثمة فعالية وضمانة أكبر لمواجهة التهديدات الأمنية في إطار الشراكات الاستراتيجية.

٢. ثمة فعالية أكبر لمواجهة التهديد الصيني في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان.

٣. ثمة علاقة طردية بين زيادة التهديد الصيني وتطور الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان، واحتمالية تحولها إلى تحالف أمني رسمي.

منهج الدراسة: تستند الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك لتشخيص دوافع وتطور الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند، وتحليل دور التهديد الصيني في إطار الشراكة وتطورها، كما يشمل التحليل والوصف، سياسات التوازن في إطار الشراكة وفعاليتها في مواجهة التهديد الصيني، وأفق تطور الشراكة واستراتيجيات التوازن في مواجهة الأخير.

المطلب الأول: توازن القوى في العلاقات الدولية : اولاً: مفهوم توازن القوى : Balance of Power

يعد مفهوم توازن القوى من أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، فالمفهوم في حد ذاته نظرية مستقلة في السياسة الدولية، وقد تعددت التعريفات والسياقات

التي تم فيها تناول مفهوم توازن القوى، فالمفهوم في تعريفه وسياقه البسيط أو المجرد عند اغلب مدارس ومنظري العلاقات الدولية، يشير إلى إحداث حالة التوازن بسبب الاختلال في توزيع القوة بين الدول، والذى بدوره ينشئ تهديداً للبقاء أو للأمن، وعلى هذا المنوال، أحد الأنماط الشائعة لتوازن القوى هو تحالف عدة دول لموازنة قوى كبرى أو مهيمنة أو صاعدة لضمان البقاء والأمن، ومن الأنماط الأخرى الشائعة، تشكيل مجموعة دول صغيرة تحالف فيما بينهم لموازنة قوى كبرى دولية أو إقليمية أصبحت تشكل تهديداً خطيراً لهم، وعليه أيضا، يؤدى غالباً توازن القوى-بما في ذلك التوازن النووي- إلى استقرار النظام الدولي والحد من الحروب والصراعات، إذ عندما تتوازن الدول تجاه بعضها البعض وتقلص من التفاوت في توزيع القوى، تنخفض طموحاتهم في التوسع بسبب التكلفة الباهظة له[١]. ومن هذا المنطلق، يعرف البعض توازن القوى "تقييم القدرات النسبية للدول داخل النظام الدولي". ويعرفه آخرون "التوزيع المستقر والمتساو نسبياً للقوة بين الدول في منطقة معينة"، وتعريف آخر "غياب التباينات الكبيرة في القوة، فانفراد دولة واحدة بالهيمنة على جميع الدول الأخرى يعني بذلك عدم التوازن أو خلل في توازن القوى"[٢]. ويعد ستيف والت أكثر من قدم إسهامات حول توازن القوى، كما أن تعريفه لتوازن القوى- والبعض يسميه توازن التهديد- من أهم التعريفات للمفهوم، حيث يعرف التوازن "التحالف مع الآخرين ضد تهديد سائد" أو بعبارة أخرى "انضمام الدول لتحالفات لحماية نفسها من دول أو ائتلافات لديها موارد قوى عالية تشكل من خلالها تهديداً"، ويحدد والت أربعة مصادر رئيسية للتهديد[٣]:

١. القوة الإجمالية مثل القوة التكنولوجية، أو الصناعية، أو العسكرية أو عدد السكان.

٢. القرب الجغرافي، فغالباً بسبب قصر المسافة وبالتالي سهولة تفعيل القوة، تشكل الدول المجاورة تهديد دائم.

٣. القوة الهجومية، وتعني القدرة على تهديد سيادة أو استقلال الدولة الأخرى بتكلفة منخفضة.

٤. النوايا العدوانية، والتي قد تظهر بصور مختلفة غير مباشرة مثل تشكيل تحالفات.

ثانياً: أنماط توازن القوى

١- التوازن الداخلي Internal Balancing: يشير "التوازن الداخلي" إلى التدابير التي تتخذها الدولة لزيادة قدراتها، وبشكل أساسي تعبئة ثرواتها وتقنياتها ومواردها وسكانها لبناء قواتها العسكرية، وبالتالي، فالتوازن الداخلي مفهوم واضح إلى حد ما، حيث تكرس الدول مواردها الداخلية لتطوير القدرات العسكرية التي تحتاجها للرد على التهديدات ومواجهة قدرات المنافسين، وأهم الأمثلة التاريخية للتوازن الداخلي كانت جهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المستمرة أثناء الحرب الباردة تعزيز قدراتهما التسليحية والتكنولوجية للإبقاء على حالة التوازن بينهما أو حالة الردع المتكافئ[٤].

٢- التوازن الخارجي External Balancing : يشير التوازن الخارجي إلى تشكيل ترتيبات أو تحالفات عسكرية لمواجهة قوة معادية مشتركة، ولا يعنى ذلك أن تكون تلك التحالفات رسمية أو مؤسسية عبر معاهدة دفاع مشترك بالضرورة، بل في أغلب الأحيان تكون مجرد ترتيبات أو اتفاقات محددة للدفاع والتنسيق ضد التهديد المشترك في حالة الحرب واللا حرب[٥].

ويسمى هذا النمط غير الرسمي للتعاون العسكري "التوازن الخارجي المحدود"، وغالباً ما يندرج في إطار الشراكات الاستراتيجية، حيث يتعاون الشريكين أمنياً في شكل تبادل المعلومات، أو تدريبات مشتركة، أو تعزيز التنسيق في مواجهة التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والأمن السيبرانى، دون الالتزام رسمياً بالدفاع عن بعضها البعض، أو حتى وجود خطط عملياتية عسكرية مشتركة على أعلى مستوى، وهو ما يميز الشراكات غالباً، والتوازن المحدود عامة عن التحالفات الرسمية أو التوازنات الخارجية الصلبة[٦].

٣- التوازن الناعم Soft Balancing: يعد التوازن الناعم وسيلة غير مباشرة لتحقيق التوازن، أي بمعنى، استخدام دولتين أو تحالف من الدول الوسائل الاقتصادية أو الدبلوماسية أو الثقافية بصورة هادئة أو ناعمة لا تنطوي على صدام مباشر لتقويض القوى المهيمنة أو الصاعدة التي تشكل تهديد، وذلك مثل، تشكيل تحالف اقتصادي

لا يضم الدولة المهددة، وفى الوقت نفسه يجذب إليه الدول الحليفة اقتصادياً للدولة المهيمنة، ومن الواضح أن الدول تستعمل التوازن الناعم أما بسبب الخطورة الكبيرة للتوازن الخارجي، أو الصعوبة البالغة لتحقيق توازن داخلي يسد الفجوة مع القدرات الطاغية للدولة المهيمنة[٧]. وأصبح التوازن الناعم أكثر أنماط التوازنات الشائعة في حقبة ما بعد الحرب الباردة أو النظام الدولي المعاصر، حيث تراجع التوازن الخارجي بأنماطه المختلفة بصورة كبيرة، فحتى الدول الكبرى باتت تعتمد أكبر على التوازن الناعم لموازنة بعضها البعض، لاسيما من قبل الصين وروسيا لموازنة القوة الأمريكية الأحادية. ففي ضوء وضعية النظام الدولي المعاصر الذى يتسم بالترابط الاقتصادي العالمي، وتزايد الفاعلين من غير الدول، وتطور أنماط القوة، أصبح التوازن الناعم أكثر فعالية لتقييد التوجهات العدوانية للدول، فالعقوبات الاقتصادية الجماعية على سبيل المثال، قد أثبتت كفاءتها القوية في معاقبة الدول المتمردة، وتقويض شرعيتها الداخلية والخارجية[٨].

المطلب الثاني: الشراكة الهندية اليابانية

اولاً: التهديد الصيني والشراكة الهندية اليابانية : بدأت خطوات تعزيز العلاقات الهندية اليابانية والتي تطورت إلى شراكة استراتيجية في عام ٢٠٠٥، وكان المحفز الرئيسي لتعزيز هذه العلاقات هو الصعود اللافت للصين إقليمياً ودولياً، وتنامي تهديداتها للدولتين في الوقت نفسه، فقبل هذا العام، أو تحديداً اثناء التسعينيات؛ كانت تتميز العلاقات اليابانية الهندية بالعادية، بل كانت متوترة في بعض الأحيان، ففي عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، توترت العلاقات بين الدولتين على خلفية فرض اليابان عقوبات على الهند بسبب تجاربها النووية[٩]. في بداية عام ٢٠٠٠ وصاعداً، بدأت الصين-انطلاقاً من تزايد قوتها- في اتباع سياسات حازمة توسعية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وفى الأخير، عملت الصين على فرض سيادتها على الجزر المتنازع عليها مع اليابان وتحديداً جزيرة "سينكاكو"، كما بدأت في اتباع استراتيجية واضحة لفرض هيمنتها في جنوب آسيا التي تعد للهند مجالها الطبيعي لفرض هيمنتها الإقليمية عليها، والتي من ضمنها تعزيز شراكاتها مع باكستان،

وإطلاق "استراتيجية سلسلة اللؤلؤ العسكرية" الرامية أيضاً لمحاصرة الهند، ومن ثم، غدى التهديد الصيني جلي للدولتين، محفزاً بشكل قوي للشراكة، فالصين أصبحت لا تخشى الولايات المتحدة[١٠]. وبالنسبة للهند فهي ترتبط مع الصين في حدود شمالية متنازع عليها منذ زمن طويل يبلغ طولها أكثر من ٣٠٠٠ ميل، وتصاعد التوتر على هذه الحدود بصورة ساخنة في الأعوام الأخيرة، ففي عام ٢٠١٧ اشتبك الجيشين الهندي والصيني في دوكلام، وفى لاداخ في عام ٢٠٢٠، وفى تاوانج في عام٢٠٢٢[١١]. وفي إبريل ٢٠٠٥، قام رئيس الوزراء "جونيشيرو كويزومي" بزيارة الهند لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وذلك على خلفية التدهور السريع الذي شهدته العلاقات اليابانية الصينية في ذلك الوقت، وكانت هذه الزيارة البداية الفعلية لعصر من التعاون الأمني الشامل بين الدولتين، وقد تبع ذلك، زيارة تاريخية قام بها رئيس الوزراء الياباني السابق "شينزو آبى" للهند في ٢٠٠٦، بغرض بدء الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وتوحيد الرؤية الاستراتيجية بين الدولتين في المحيطين الهندي والهادئ[١٢]. وفي سبتمبر ٢٠١٤، اتفق رئيس الوزراء ناريندرا مودي ورئيس الوزراء شينزو آبي على تعزيز علاقاتهما الثنائية إلى شراكة استراتيجية وعالمية فريدة من نوعها اثناء زيارة مودى الرسمية لليابان، وفي ديسمبر ٢٠١٥، قام رئيس الوزراء آبي بزيارة إلى الهند، حيث عقد قمة مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي، وبعد اجتماعهما، اتخذ الزعيمان قراراً مشتركاً لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والعالمية الخاصة بين اليابان والهند، وتحويلها إلى تحالف أكثر شمولاً[١٣].

ثانياً: مغزى وأهمية الشراكة في مواجهة الصين: مثل صعود التهديد الصيني-كما ذكرناً سابقاً- المحفز الرئيسي لتأسيس وتطور الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان، فالصين تشكل تهديداً خطيراً للدولتين، حيث تتنازع الدولتين مع الصين منذ أمد طويل في صراعات حدودية شديدة التعقيد، كما تتطلع الصين للهيمنة الإقليمية وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للهند التي تعتبر الهيمنة الإقليمية حق تاريخي مكتسب لها. وتتبع الدول التي تواجه تهديد أمني خطير أو قوى صاعدة طامحة، ثلاثة أنماط رئيسية لموازنة أو مواجهة هذا التهديد: التوازن الداخلي، والخارجي، أو الناعم. ويمكن

القول، أن السبب الرئيسي لتأسيس الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند، يتأتى من قناعة الطرفين الجازمة من صعوبة تحقيق توازن داخلي لمواجهة أو موازنة القوة الصينية المتنامية. فعلى الرغم من أن كل من اليابان والهند قوتين كبيرتين، إلا أنه من حيث القدرات الشاملة تتفوق الصين بأشواط كثيرة عنهم، فاليابان قوة اقتصادية كبرى، إلا أن حجم الناتج الإجمالي لها يمثل نصف حجم الناتج الإجمالي للصين، فضلاً عن ذلك، لا تعد اليابان قوة عسكرية كبرى بسبب اعتمادها التام على الحماية الأمريكية بموجب معاهدة التحالف التي أبرمت بعد هزيمة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. أما فيما يتعلق بالهند، فعلى الرغم من قوتها الاقتصادية والبشرية وامتلاكها السلاح النووي، إلا أن حجم القدرات الصينية يتفوق على الهند بمراحل عدة، فمن الناحية الاقتصادية، لا يتجاوز حجم الناتج الإجمالي للهند ال ٣ مليار سنوياً، في حين يتجاوز حجم الناتج المحلى للصين ال ١٤ مليار سنوياً، حيث تمثل الصين نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن المرجح بحلول عام ٢٠٣٠ أن يتجاوز حجم الناتج المحلى للصين ال ٢٠ مليار متفوقة على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم. ومن هنا، فمن الصعوبة بمكان على كل من الهند واليابان سد الفجوة الاقتصادية الهائلة مع الصين في الأجل البعيد، بل ما هو مؤكد اتساع هذه الفجوة في المستقبل. ومن حيث القدرات العسكرية، تتفوق القوة العسكرية للصين على الهند من حيث ميزانية التسليح، والتطور العسكرى، وعدد الأفراد العاملين بالقوات المسلحة بما لا يقل عن أربعة أضعاف، وسد هذه الفجوة الأخذة في الاتساع بشكل مطرد، يمثل تحدى هائل للهند واليابان أيضاً، حيث يستلزم مخصصات مالية مأهولة صعب توافرها في ضوء تحديات وأولويات الهند المختلة[١٤]. وثمة بعد آخر شديد الأهمية بالنسبة لقدرات الصين وتفوقها على كل من الهند واليابان، والكامن في النفوذ الإقليمي والعالمي للصين المطرد، فالشراكات والترتيبات الصينية في آسيا، لاسيما عبر مبادرة الحزام والطريق، قد وسعت النفوذ الصيني بصورة مأهولة، كما أصبحت الصين لاسيما لدول جنوب شرق آسيا شريك اقتصادي قوى لا يمكن الاستغناء عنه، ومن ناحية أخرى، أصبحت الصين تحاصر وتهدد الهند تحديداً عبر شراكاتها

القوية مع باكستان. وعلى ضوء ما سبق، نشأت الشراكة الهندية اليابانية كخيار عملي رئيسي لموازنة القوة الصينية سواء موازنة خارجية أو ناعمة، لاسيما وأن الشريكين تجمعهما عوامل مشتركة أو جاذبة عديدة من أهمها تحالفهما مع الولايات المتحدة، كما أن الدولتين يتمتعان بنظام ديمقراطي أو ذات تفكير متماثل، فضلاً عن ذلك، إن تعمد الطرفين ترتيب صيغة العلاقة في إطار شراكة هو لتوسيع مجالات التعاون وتطويرها، وعدم-وهو الأهم- استفزاز الصين ومنحها المبررات الكافية للنظر إلى هذه الشراكة كتحالف أمنى خطير لها ووضع منطقة آسيا برمتها في معضلة أمنية مزمنة وسباق تسلح خطير، لاسيما وأن ميزان القوة العسكرية للصين يفوق قدرات الهند واليابان مجتمعة بأشواط[١٥].

المطلب الثالث: الشراكة والتوازن الخارجي المحدود ضد الصين

اولاً: الشراكة الثنائية والتوازن الخارجي ضد الصين : وفقا للنظرية الواقعية يعد توازن القوى محدد رئيسي للأمن والبقاء والقوة، وبالنسبة لدولة كبيرة طامحة مثل الهند، فتوزان القوى يمثل لها عامل حاسم لمواجهة خصومها الإقليميين، وتمكين وضعها الإقليمي، وتحقيق استراتيجياتها طويلة الأمد عالمياً وإقليمياً، وعلى هذا الأساس، تمثل شراكات وتحالفات الهند واليابان الأمنية سواء معاً أو مع القوى الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة، عامل حاسم لتحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي، ومواجهة نفوذ الصين الذى أصبح يشكل تهديد خطير للدولتين[١٦]. بدأ التعاون أو الشراكة الأمنية بين اليابان والهند فور الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين في ٢٠٠٥، وتطور هذا التعاون بتطور التهديد الصيني لاسيما تنامي سلوك الصين العنيف تجاه مصالحها السيادية المتنازع عليها مع الهند واليابان، ومع ذلك، يمكن القول على الرغم من هذا التطور الثابت لهذه الشراكة اثناء العقدين الماضيين؛ إلا أنه لا يزال محدوداً قدراً ما، إذ يندرج ضمن التوازن الخارجي أو الصلب المحدود، إذ يبدو أن هذا التوازن يكمن في ردع الصين وليس استفزازها بصورة كبيرة، والدليل على ذلك هو عدم تطور الشراكة الأمنية بعد إلى مستوى التحالف الأمني، كما أن الشريكين لا يزالان

يعتمدان بصفة أساسية على التحالف مع الولايات المتحدة سواء بشكل منفرد أو في إطار التحالفات الأمنية للولايات المتحدة لمواجهة التهديد الصيني[١٧].

١- تعزيز التعاون البحري العسكري: مناورات JIMEX المشتركة : بدأ التعاون البحري العسكري بين اليابان والهند منذ تعزيز العلاقات وبدء الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وأخذ هذا التعاون مستويات أوسع وبصورة منتظمة على مدار الأعوام السابقة، ويعد هذا التعاون البحري من أهم وسائل التوازن والردع ضد النفوذ البحري للصين في المحيطين الهادئ والهندي، إذ ساهم هذا التعاون في تغيير معادلات وتوازنات بنية الأمن البحري ضد الصين ولصالح الهند واليابان وحلفائهم، حيث شجع هذا التعاون حلفاء الدولتين في الانضمام لأطر التعاون البحري للدولتين، مثل أستراليا وسنغافورة، مما قوى من التوازن البحري في المحيطين في مواجهة النفوذ البحري للصين الذى لا يزال قويا[١٨]. بدأت أول تدريبات بحرية مشتركة بين اليابان والهند والتي تعرف بتدريبات JIMEX في يناير ٢٠١٢، وتتم هذه التدريبات كل عامين بهدف معلن وهو دعم الأمن والاستقرار في المحيطين الهندي والهادئ، لكن غير المعلن والأساسي هو تعزيز الردع البحري في مواجهة القوة البحرية للصين، وتوجيه رسالة حاسمة للصين مفادها الكف عن استعراض القوة البحرية لاسيما في المحيط الهندي، وقد أجريت النسخة الثالثة من JIMEX في أكتوبر ٢٠١٨ قبالة سواحل فيساخاباتنام الهندية، والرابعة في سبتمبر ٢٠٢٠ في شمال بحر العرب على خلفية تعزيز النفوذ البحري الصينى في باكستان[١٩]. وفى ٢٠٢٣، أجرى البلدين النسخة السابعة من JIMEX والتي استضافتها البحرية الهندية في خليج البنغال، وتميزت النسخة السابعة بالشمول العام والمستوى المتطور في التدريب، حيث شارك في التدريبات جميع أفرع القوات البحرية للبلدين، كما شاركت مقاتلات حربية، كما شمل التدريب أيضاً تعزيز الشغيل البيني الشامل في المجال البحري، ويبدو أن هذا التطور هو رد فعل على التوسع المطرد للقوة البحرية الصينية، والقوة الصينية عموماً، لاسيما وأن الحرب الأوكرانية قد أظهرت جلياً تراجع قوة الولايات المتحدة، وظهور قوى لتحالف دولي منافس للقوة الغربية بقيادية الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران[٢٠].

٢- تعزيز التعاون الأمني والعسكري : في عام ٢٠١٣، أعلنت اليابان عن استراتيجية جديدة للأمن القومي، والتي ذكرت فيها الهند بوضوح كشريك أمني وعسكري لليابان، كما نصت على توسيع التعاون العسكري مع الهند، وبموجب ذلك، تم توسيع نطاق الشراكة الأمنية بين اليابان والهند إلى مستوى أعلى يتضمن التعاون والأمني العسكري بين الجيشين الهندي والياباني، الذى كان لا يزال محدود جداً قبل ذلك، عدا التعاون البحري، وعلى هدى ذلك شهدت الشراكة الأمنية بين اليابان والهند تطوراً مطرداً بغرض ردع الصين لاسيما مع تولي مودي رئاسة وزراء الهند، ففي ٢٠١٥، وقع الشريكين اتفاقية تتعلق بتبادل المعدات الدفاعية، وأخرى لحماية المعلومات العسكرية السرية[٢١]. وفى ٢٠١٨، شهد التطور الأمني نقلة كبيرة بالتوقيع على اتفاقية الاستحواذ والخدمات المشتركة، والتي بموجبها سيقوم الجيشين الياباني والهندي باستعمال قواعد بعضهما البعض للدعم اللوجستي، وفي عام ٢٠٢٠، وقعت الدولتان اتفاقية بشأن التوفير المتبادل للإمدادات والخدمات، والتي تسمح لجيشي البلدين باستعمال وتبادل إمداداتهما اللوجستية عند الضرورة[٢٢]. وشهد العام ٢٠٢٢، مجموعة تطورات هامة في سياق التعاون الأمني بين اليابان والهند، حيث تم الاتفاق على إجراء تدريبات ميدانية ثنائية دورية بين القوات البرية للبلدين والتي تعرف باسم "دارما جارديان Dharma Guardian"، وبدأت النسخة الأولى من التدريبات في مارس ٢٠٢٣، ولعل التطور الأهم على الإطلاق كان الاتفاق في العام نفسه على إجراء تدريبات جوية مشتركة والتي تعرف باسم "فيير جارديانVeer Guardian" [٢٣]. وبدأت النسخة الأولى من التدريبات الجوية المشتركة في يناير ٢٠٢٣، ويأتي التعاون الدفاعي الجوي في أعقاب استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أصدرتها اليابان في ٢٠٢٢ بعد الحرب الأوكرانية والتي أعلنت فيها تخصيص ميزانية ضخمة لإعادة تسليح نفسها، وفك القيود على عملية إعادة التسليح، كما حددت فيها أيضاً الهند كشريك أمني استراتيجي، ومن المهم أيضاً أن الاستراتيجية قد حددت الصين كمنافس وقوى مهددة لليابان والاستقرار في المحيطين الهندي والهادئ، ومن ثم، فمن شأن تعزيز التعاون الجوي مع الهند تقوية قوة الردع وموازنة النفوذ الصيني

المهدد الذى يتصاعد بوتيرة عالية[٢٤]. بالإضافة إلى ذلك، يشكل أو يشير التعاون الجوي إلى بوادر تشكيل تحالف أمني بين الشريكين، وتوسع نطاق هذا التعاون ليشمل الولايات المتحدة وأستراليا وعدة دول آسيوية أخرى، لاسيما في إطار التحالف الرباعي "كواد"[٢٥].

ثانياً: الشراكة والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة : تعد الولايات المتحدة من العناصر الرئيسية المؤثرة في الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند، إذ تعد الولايات المتحدة إحدى المحفزات الرئيسية لتأسيس الشراكة، فكلا الشريكين حليفين رئيسيين للولايات المتحدة ويعتمدان عليها بصورة كبيرة لموازنة التهديد الصيني، ومن جهتها، تجد الولايات المتحدة أنه من المفيد استعمال حلفائها في المنطقة لموازنة الصين. وبالتالي تشجع بقوة على التقارب بين حلفائها في آسيا لاسيما بين اليابان والهند، فعلى سبيل المثال، رحب البيان المشترك الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية الأمنية الأمريكية - اليابانية في عام ٢٠١١ بالهند كشريك قوى ودائم لليابان والولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ، ومن هذا المنطلق، يمثل تعاون الشريكين الأمني مع الولايات المتحدة، نقطة ارتكاز قوية لتعزيز توازنهم الخارجي ضد الصين، بل ويمكن القول، أن التعاون الأمني مع الولايات المتحدة يمثل الضمانة الرئيسية لردع قوي ومستدام ضد الصين، لاسيما وان الشركاء الثلاثة يشاركون هدف تقويض الصين[٢٦].

١- المناورات البحرية المشتركة مالابار Malabar: في ٢٠٠٨، بدأت تمرينات "مالابار Malabar" البحرية العملاقة بين الولايات المتحدة واليابان والهند في المحيط الهندي- المنتظمة سنوياً حتى الآن- بمشاركة أربع سفن يابانية وثلاث سفن هندية، والتي جاءت رداً على سياسة الصين العنيفة في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن تعزيز الأمن في المحيط الهندي ومواجهة الإرهاب والقرصنة، حيث تمر أكثر من ٥٠٪ من تجارة الدولتين عبر المحيط الهندي، لاسيما وارداتها النفطية عبر مضيق ملقا[٢٧]. وفى سياق تصاعد القوة الصينية وإعلان نواياها بوضوح للهيمنة على آسيا، والدفع بسياسات واضحة وقوية في شأن ذلك منذ تولي الرئيس "شى جين بينغ" مقاليد

القيادة في الصين، أعلنت اليابان والهند أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" لليابان في مايو ٢٠١٣، عن تعزيز الشراكة البحرية التي تتضمن توسيع مجال التعاون البحري وتكثيفه، وذلك في إطار تعزيز الشراكة العالمية الاستراتيجية بين الهند واليابان[٢٨]. وقد أسفر تعزيز الشراكة البحرية بين الدولتين توسيع نطاق مناورات "مالابار Malabar" السنوية في ٢٠١٥، لتشمل أستراليا وسنغافورة، وذلك كنواة لتشكيل تحالف أمني بحري قادر على موازنة النفوذ المتزايد للصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فالتعاون البحري المنتظم بين الشريكين، وقوتهما البحرية المتنامية وخبرة التعاون الكبير المكتسبة؛ قد شجعت بلا شك الدول المتخوفة من صعود التهديد الصيني للانضمام للتحالف البحري الهندي الياباني[٢٩]. وفى ٢٠٢٣، اشتركت كل من الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان في مناورة مالابار، والتي أقيمت قبالة الساحل الشرقي لأستراليا لمدة أسبوع، وشهدت نسخة ٢٠٢٣، التدريب على أنماط جديدة ومعقدة ومتنوعة للدفاع والردع البحري لاسيما المضاد للغواصات، وهو ما يوحي بشعور الدول المشتركة بتنامي التهديدات في المحيط الهادئ لاسيما من جانب الصين[٣٠].

٢- الانضمام للتحالف الأمني الرباعي "كواد": تأسس تحالف كواد الرباعي الذى يضم الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، عبر مقترح ياباني، وعقد أول اجتماع رسمي رفيع المستوى لكواد في عام ٢٠٠٧ على هامش الاجتماع السنوي لرابطة الآسيان، لكن انهار التحالف في ٢٠٠٨ على خلفية المعارضة الصينية القوية له، وأثناء حملته الانتخابية عام ٢٠١٦، تعهد ترامب بإحياء كواد، وبعد انتخابه كرئيس للولايات المتحدة استأنفت دول كواد اجتماعاتها ومناقشاتها الرسمية بشان تعزيز التحالف وتوسيعه، ومع ذلك، أهمل ترامب التحالف على خلفية أسباب كثيرة منها توجه الانعزالي ونهجه المنفرد لمقاومة الصين، مما أدى إلى تحول التحالف إلى مجرد منتدى للنقاش دون فعالية حقيقية. وأعاد الرئيس بايدن الاهتمام بكواد، حيث اعتبره من أهم تحالفات الولايات المتحدة في الباسفيك والمحيط الهندي لمواجهة النفوذ الصيني، وعلى إثر ذلك، توسع عمل كواد وتوسعت لجانه ومبادرته، كما أصبحت

اجتماعات قادته تعقد بصورة سنوية منتظمة، وفى سياق ذلك، أصبح كواد نواه لتشكيل ما يسمى "الناتو الآسيوي"[٣١]. حدد كواد منذ نشأته عدة أهداف رئيسية وعلى رأسها تعزيز الاستقرار والسلام، واحترام القانون الدولي، واحترام حرية الملاحة البحرية والجوية في المحيطين الهندي والهادئ، وكواد لم يعلن رسمياً أنه يرمي إلى تقويض أو مواجهة النفوذ الصيني، ومع ذلك، فهذا هو الهدف الرئيسي لكواد، حيث تتشارك دول كواد نفس الرؤية والمخاوف حول نفوذ الصين، وفى سياق ذلك، تشكل الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند عاملاً رئيسياً لتقوية كواد، كما أن انضمامهما لكواد في حد ذاته عامل حاسم لتعزيز جهودهما بقيادية الولايات المتحدة لمواجهة الصين، لذا تعد الدولتين ولاسيما اليابان من أبرز المتحمسين لإحياء كواد وتوسيعه[٣٢]. ومثل كواد كذلك عامل حاسم لتعزيز الشراكة العسكرية بين الهند واليابان، وتعزيز شراكاتها العسكرية أيضاً مع الولايات المتحدة وأستراليا، ففي إطار كواد، أبرمت اليابان اتفاقية الوصول المتبادل مع أستراليا في ٢٠٢٢، كما عززت الهند شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة[٣٣]. وفى سياق الشراكة اليابانية الهندية، أكدت الدولتين في ٢٠٢٢ في أعقاب قمة كيشيدا ومودى على التزامهما بتعزيز التعاون في إطار كواد، كما عقد البلدان أول حوار استراتيجي وأمني لهما في أبريل ٢٠٢٢[٣٤].

المطلب الرابع: الشراكة والتوازن الناعم ضد الصين : تشير أدبيات التوازن التقليدية أن الدول تلجأ إلى التوازن الناعم لموازنة أو مواجهة قوى أو تهديد، عندما تعجز عن مواجهته عبر التوازن الداخلي والخارجي، وعلى الرغم من أن الشريكين الهندي واليابانى يعتمدان على التوازن الخارجي لمواجهة التهديد الصيني، إلا أنهما أيضاً يعتمدان على التوازن الناعم، وذلك لعدة اعتبارات يوفرها التوازن الناعم بصفة عامة، وفى مواجهة الصين بصفة خاصة. فالتوازن الناعم قد خرج من إطاره التقليدي (عجز التوازن الداخلي والخارجي) وبات استراتيجية ذكية ذات تكلفة منخفضة خاصة في سياق المناخ الدولي المتعدد والمفتوح الذى ساد بعد الحرب الباردة، فضلاً عن ذلك، قد أصبح الاعتماد المفرط على التوازن الخارجي العسكري والتحالفات الأمنية أمر مكلف وغير مقبول وغير عملي أو مضمون أيضاً في العصر النيوليبرالي وتفوق القوة

الاقتصادية، أما فيما يتعلق بالصين، فمن حيث المبدأ، تسعى جميع القوى المناوئة للصين بما في ذلك الولايات المتحدة عدم استفزاز الصين بصورة كبيرة القوى العسكرية الكبرى عبر الإفراط في العسكرة والتحالفات الأمنية، خشية تحول منطقة المحيط الهادئ إلى ساحة لحرب عالمية ثالثة، لكن ما هو أهم لاسيما لليابان والهند، أن الصين ليست قوة عالمية عسكرية فقط، بل قوة شاملة لديها نفوذ ممتد في العالم، وبالتالي، فمواجهة القوة الصينية تستلزم استراتيجيات توازن ناعم على الأصعدة كافة، أي مجابهة النفوذ الصيني السياسي والاقتصادي والناعم في العالم عبر استراتيجيات ناعمة متنوعة وذكية، يضاف إلى كل ما سبق، أن التوازن الخارجي أو التحالف الأمني بين الشريكين من شانه توفير ردع نسبي للصين وليس ردع شامل نظراً للتفاوت الكبير في حجم وتطور القوة العسكرية بين الصين والشريكين[٣٥].

وعلى هذا الأساس، عمل الشريكين معاً في إطار التوازن الناعم على ساحات متعددة لمواجهة الصين وتقويض نفوذها أو حشد المجتمع الدولي ضدها، فكلا الشريكين عضوان في معظم الترتيبات الإقليمية في آسيا، ويسعيان عبرها إلى تعزيز نفوذهما على حساب الصين، وتقديم مساهمات ومساعدات كبيرة لأعضاء تلك الترتيبات لاسيما منظمة الآسيان لتقويض النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا، وعبر هذه المنظمات أيضاً، غالباً ما يشكك الشريكين في جدوى مبادرة الحزام والطريق، ولفت انتباه أعضائها إلى مخاطرها الشديدة عليهم لاسيما في مسالة "عبء الديون". ويعمل الشريكين أيضاً في أتجاه الضغط على مجلس الأمن لتوسيع العضوية الدائمة لتضم الشريكين ومجموعة دول أخرى كبرى كالبرازيل وجنوب أفريقيا، وذلك محاولة لتقويض فيتو الصين الذى يعد من أقوى أسلحتها الدبلوماسية، وعلى نحو آخر، تشارك الدولتين في معظم الترتيبات الدولية المناهضة للصين بصورة ما مثل مجموعة السبع الكبار، ومجموعة العشرين[٣٦].

وفى إطار التوازن الناعم، روج الشريكين لما يسمى مبادرة "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة FOIP" والتي تهدف إلى تكوين شراكة واسعة من دول المحيطين لتعزيز الديمقراطية واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وحرية

الملاحة في المشاعات العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والتجارة الحرة المتوازنة أو العادلة، وبذلك، فنجاح هذه المبادرة سيعرقل أو يقوض مساعي الصين ومبادراتها الكثيرة في المنطقة المستندة على الاقتصاد والقوة الناعمة لتشكيل تحالف واسع في آسيا[٣٧].

اولاً: تقوية التعاون الاقتصادي وموازنة القوة الاقتصادية للصين : تمثل القوة الاقتصادية المتسارعة للصين الدعامة الرئيسية للصعود الصيني في النظام الدولي، وتغذية طموحات الصين للقيادة الإقليمية والدولية، إذ تشير التوقعات بأن تصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم بحلول عام ٢٠٤٠ أو ٢٠٥٠ على أقصى تقدير، فضلاً عن ذلك، تستعمل الصين قوتها الاقتصادية في المقام الأول كركيزة أساسية لتوسيع نفوذها الدولي، وتقوية قوتها العسكرية. وعليه، فإضعاف أو على الأقل موازنة القوة الاقتصادية للصين يعد أحد المرتكزات الرئيسية للشراكة الهندية اليابانية، إذ يعمل الجانبين بقوة على تعزيز تعاونها الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن كنواه لتشكيل تحالف اقتصادي قادر على تحدى القوة الاقتصادية للصين.

فمنذ ٢٠١٨ يشهد حجم التبادل التجاري بين الهند واليابان زيادة مطردة لافتة، فاعتباراً من عام ٢٠٢١، وتحتل الهند المركز الثامن عشر بين شركاء اليابان التجاريين، بينما تحتل اليابان المركز الثالث عشر بين شركاء الهند التجاريين، فضلاً عن ذلك، أبدت اليابان اهتماماً متزايداً بالاستثمار المباشر في الهند، حيث برزت كخامس أكبر مستثمر في البلاد في ٢٠٢١، وقامت بتأسيس أكثر من ١٤٠٠ شركة في ٢٠٢١[٣٨]. وفى سياق ذلك، تتعمد الدولتين في إطار إضعاف القوة الاقتصادية للصين نقل استثماراتهم الكبيرة من الصين، لاسيما اليابان، التي قد وجدت في الهند الوجه الأفضل لنقل استثماراتها، كما نقلت الكثير من الاستثمارات الأخرى إلى دول جنوب شرق آسيا، وبتشجيع من الولايات المتحدة، تقوم الكثير من دول آسيا بنقل استماراتها من الصين إلى الهند التي تتمتع أيضاً بميزات تنافسية اعلى من الصين كرخص تكلفة العمالة وتوافر الكوادر المهلة للعمل في التكنولوجيا الحديثة، ويتجلى ذلك أيضاً، في التنوع الكبير لاستثمارات الشركات اليابانية في الهند حيث تستثمر في مختلف القطاعات من

سيارات ومدن ذكية ومنسوجات وبنية تحتية وتنمية زراعية [٣٩]. ويمثل انضمام الشريكين إلى الأطر والمبادرات الاقتصادية الإقليمية والدولية إحدى سياسات الشريكين الرئيسية لإضعاف القوة الاقتصادية للصين، ففي ٢٠٢٢، انضم الشريكين إلى "الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ IPEF" التي أطلقها إدارة الرئيس بايدن، رداً على أو لتقويض الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP التي أطلقتها الصين في ٢٠١٨ وانضمت لها دول الآسيان وعدة دول أخرى، ويعطى انضمام العملاقين الاقتصاديين الهند واليابان للإطار الاقتصادي لبايدن دفعة قوية جداً له في مواجهة النفوذ الاقتصادي المتوسع للصين في آسيا، كما يعزز من علاقاتها في الوقت نفسه مع دول المحيطين الهندي والهادئ، مما سيؤدى إلى عزل الصين اقتصادياً في المحيطين، لاسيما وأن الإطار يطرح مبادئ أكثر مرونة وعدلاً عن الشراكة الاقتصادية للصين[٤٠].

ثانياً: التوازن الناعم ضد مبادرة الحزام والطريق: أطلقت الصين في ٢٠١٣ مبادرة الحزام والطريق BRI، ورغم كونها مبادرة اقتصادية عالمية تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي العالمي وإزالة العوائق أمام التجارة الدولية وإحياء العولمة الاقتصادية وتحقيق المنفعة العادلة المتبادلة لجميع أعضائها؛ وذلك بحسب الخطاب الرسمي الصيني بشأن المبادرة. ومع ذلك، يرى التحالف الغربي برمته والذى يضم حلفائه الآسيويين وفى مقدمتهم اليابان والهند، أن المبادرة أهم أداة استراتيجية للصين لفرض نفوذها الدولي، والهيمنة التامة على آسيا، حتى ولو عبر التغلغل الاقتصادي، ومع الوقت، ترسخت تلك القناعة الغربية بشأن نوايا النفوذ الصيني الكامنة عبر المبادرة، فضلاً عن ذلك، بدأت تظهر ملامح على انطواء المبادرة لأبعاد عسكرية وأمنية، حيث أسست الصين قاعدة عسكرية بحرية خارجية لها عام ٢٠١٧ في جيبوتي التي تتمتع بموقع استراتيجي حيوي على طول طريق الحرير البحري. وبطبيعة الحال، يمثل تمدد نفوذ الصين عبر المبادرة أو نجاح المبادرة، كارثة لليابان والهند، حيث ستقلب المبادرة ميزان القوى تماماً لصالح الصين في جنوب آسيا والمحيط الهندي، كما ستتحكم الصين في تجارة البلدين في المحيط الهندي لاسيما واردات الطاقة.

ومن هذا المنطلق، قامت الهند واليابان في ٢٠١٥، برفع مستوى مشاركتهما الثنائية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية والعالمية الخاصة"، والتي بحسب المراقبين كانت محفزة أو مدفوعة بصورة أساسية لمقاومة مبادرة الحزام والطريق[٤١]. لكن أهم إجراء قد اتبعه الشريكين لمقاومة المبادرة، كان الإعلان عن مبادرة لتأسيس "ممر النمو الآسيوي الأفريقي AAGC" في مايو ٢٠١٧، ومشروع الممر محاكى بصورة كبيرة لمبادرة الحزام والطريق ولاسيما طريق الحرير البحري، من حيث أهدافه ومبادئه ومناطق استهدافه، حيث يستهدف في صورته النهائية إنشاء ممرات بحرية جديدة تربط القارة الأفريقية بالهند ودول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وهذا من شانه دمج اقتصادات أفريقيا وآسيا، كما أعلنت المبادرة عن اهم مبادئها المطابقة لمبادرة الحزام والطريق وهو تعزيز التنمية والاتصال وتطوير البنية التحتية وتعزيز الروابط بين الشعوب[٤٢]. ويعد الممر بمثابة استراتيجية توازن يابانية هندية ناعمة ذكية لمقاومة مبادرة الحزام والطريق، فالممر سيشكل تحدياً كبيراً للمبادرة، حيث سيجذب دول الأخيرة للممر لاسيما في ظل المخاوف المتنامية من نوايا الصين من المبادرة، كما سيعوق طموحات الصين في الهيمنة على المحيطين الهندي والهادئ[٤٣]. الخاتمة والنتائج

تتميز الشراكات الاستراتيجية بإطارها التعاوني الواسع الشامل، وعادة عندما تواجه دول تهديد أمني قوي تلجأ إلى تشكيل التحالفات الأمنية الصلبة لمواجهة هذا التهديد، وليس الشراكات الاستراتيجية التي غالبا ما يكون محور تركيزها تنمية التعاون الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، كان بروز التهديد الصيني القوي لكل من اليابان والهند الدافع الرئيسي لتأسيس الشراكة الاستراتيجية بينهما وتطورها في مجالات كثيرة، فالتطور المطرد للقوة والنفوذ الصيني منذ بداية العام ٢٠٠٠، يشكل تحدياً هائلاً للهند واليابان، حيث مصالح سيادية متنازع عليها مع الصين التي لا تبدي مرونة فيها على الإطلاق، وتعتبرها مصالح أساسية Core Interests أو خطوط حمراء لا يمكن التفريط عنها حتى ولو توجب الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية.

فضلا عن ذلك، تمكن الصين من تحقيق مسعى الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا هو بمثابة إضعاف شامل للهند واليابان. ومنذ بداية الشراكة، حبذ الشريكين في مواجهة الصين بالتوازن الخارجي المحدود والتوازن الناعم، فالتوزان الداخلي ضد الصين غير ممكن وذات تكلفة باهظة لكلا الدولتين حيث تتفوق الصين في مقدرات القوة الشاملة عن الدولتين بفجوة هائلة، والتوازن الخارجي الصلب أو تشكيل تحالف أمني رسمي تتوحد فيه الخطط والقوة المشتركة للدولتين، والتزام الدولتين بالدفاع عن بعضهما البعض في حال المواجهة مع أية قوى خارجية مهددة وليس الصين فقط، سيؤدى إلى تأجيج الصراع مع الصين، وتهديد أمن المنطقة برمتها، فالصين أيضاً لديها تحالفات أمنية صلبة مع روسيا وكوريا الشمالية، فضلاً عن ذلك، يستلزم مواجهة النفوذ العالمي للصين والمتنامي بقوة في آسيا توزان ناعم وليس صلب. ومن هذا المنطلق، عمل الشريكين معاً على تطوير وتعزيز التعاون الأمني والعسكري والبحري المشترك، كما عملا على التحالف الأمني مع الولايات المتحدة سواء عبر تحالف كواد الرباعي أو عبر الاشتراك في المناورات البحرية المشتركة. وعلى صعيد التوازن الناعم، فقد تضمن تعزيز التعاون الاقتصادي، وتعزيز الشراكات مع الدول المختلفة، وطرح المبادرات المناهضة لمبادرة الحزام والطريق. ومن الملاحظ، أن تعزيز وتطوير الشراكة الأمنية بين الهند واليابان يسير بوتيرة مطردة مع تصاعد القوة والنفوذ الصيني، إذ شهدت الشراكة دفعة قوية منذ ٢٠١٥ مع إطلاق الصين لمبادرة الحزام والطريق التي ستمكن الصين من تعظيم نفوذها في العالم، وتمكين هيمنتها التامة في المحيطين الهند والهادئ. وبلغ حد تطور الشراكة الأمنية إلى مستوى المناورات الجوية المشتركة في ٢٠٢٣، كرد فعل على النفوذ المتصارع بقوة للصين لاسيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠٢٢، والذى تجلى، على سبيل المثال، في تصاعد السياسة العنيفة للصين تجاه تايوان كتحدي صريح للولايات المتحدة. ويمكن القول، أن سياسة التوازنات تجاه التهديد، تؤدى في حدها الأدنى إلى تقويض هذا التهديد بقدر ما، وإرساء حالة من الاستقرار بسبب تكافئ أو توازن الردع، فالدول وفقاً للنظرية الواقعية فواعل عاقلة لا تقدم على الغزو والتوسع إلا إذا كان توازن

القوة يميل بصورة كبيرة لصالحها، وينطبق ذلك بصورة كبيرة على سياسة التوازنات في مواجهة الصين في إطار الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند، فلولا هذه التوازنات لتمكنت الصين من القيادة على آسيا بصورة أسهل وأسرع، وكذلك، تعزيز هيمنتها البحرية في المحيطين الهندي والهادئ. فضلا عن ذلك، ساهم التوازن الناعم في تقويض القوة الاقتصادية للصين بقدر ما، وتقويض نفوذها السياسي في العالم بدرجة ما أيضاً، فكلاً من الهند واليابان، لا يريدان تقويض كامل للقوة الصينية، وعلى الأرجح هم يدركون الصعوبة البالغة لذلك، بل فقط يريدان تحجيم القوة الصينية عند حدود معينة بحيث لا تشكل تهديداً خطيراً لمصالحهم المتنوعة.

وبناء على ما سبق، خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج الرئيسية:

١. على الرغم من أن الشراكة الاستراتيجية إطار تعاوني شامل، إلا أن التهديد الصيني مثل الحافز الرئيسي لتأسيس وتطوير الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان.

٢. تضمن الشراكات الاستراتيجية تعاون أكثر فعالية واستدامة وتدابير متنوعة في مواجهة التهديد الأمني، بالمقارنة بالتحالفات الأمنية الصلبة، وتعد الشراكة الاستراتيجية بين اليابان والهند في مواجهة الصين مثال بارز على ذلك.

٣. تلجأ الدول إلى الشراكات الاستراتيجية لاسيما في مواجهة تهديد أمني عندما تعجز عن الموازنة الداخلية لهذا التهديد، ولا تسعى في الوقت نفسه إلى تأجيج صراع أمني حاد مع القوة المهددة.

٤. يعد التوازن الناعم وسيلة فعالة في مواجهة أو تقويض التهديدات الأمنية في النظام الدولي المعاصر.

٥. ثمة إمكانية لتطور الشراكة الاستراتيجية بين الهند واليابان إلى تحالف أمني رسمي إذا تطور التهديد الصيني مع تراجع أو ضعف القوة الأمريكية.

المصادر

1. Amrita Jash, "India, Japan and the AAGC: Geopolitics Driven by Infrastructure Investment", in *India-Japan: Growing Partnership and Opportunities for Co-Operation*.

2. Arpita Muthur, "India – Japan Relations Drivers, Trends and Prospects", RSIS :S. Rajaratnam School of International Studies, Singapore, No. 23, 2012.

3. Christopher McCallion, "Grand Strategy: The Balance Of Power", A policy paper of the Grand Strategy Program, April 2024.

4. Debasish Nandy, "Japan's free and open Indo-Pacific (FOIP) policy and India", *Journal of Historical Archaeology and Anthropological Sciences*, Vol. 9, Issue 2, 2024.

5. Dzirhan Mahadzir, "'Quad' Alliance Joins Together for Exercise Malabar 2023 in Australia", U.S. Naval Institute, August 11, 2023, https://news.usni.org/2023/08/11/quad-alliance-joins-together-for-exercise-malabar-2023-in-australia.

6. Gazi Hassan, "China factor in India-Japan Relations", in *India-Japan: Growing Partnership and Opportunities for Co-Operation*.

7. Gitanjali Sinha Roy, "India-Japan Relations and the Chinese Aggression in the Post COVID-19 Era", *Liberal Studies*, Vol. 5, Issue 1, January–June 2020.

8. https://indiannavy.nic.in/content/japan-india-maritime-exercise-2023-jimex-23-concludes.

9. https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2870653/the-coming-of-quad-and-the-balance-of-power-in-the-indo-pacific.

10. James Jay Carafano, "The Quad eyeing Indo-Pacific security", Geopolitical Intelligence Services AG, May 20, 2024, https://www.gisreportsonline.com/r/quad-indo-pacific-security.

11. Japan India Maritime Exercise 2023 (JIMEX 23) concludes, Indian Navy.

12. JIMEX 20 Maritime Exercise, Drishti The Vision Foundation, 26 Sep 2020, https://www.drishtiias.com/daily-updates/daily-news-analysis/jimex-20-maritime-exercise.

13. Kanti Bajpai, "India and Japan: Strategic Partners for the 21st Century", in *India-Japan: Growing Partnership and Opportunities for Co-Operation*, Centre for Public Policy Research, 2019.

14. Keerthiraj and Takashi Sekiyama, "The Rise of China and Evolving Defense Cooperation between India and Japan", *Social Science*, Vol.12, No.333, 2023.

15. Kei Koga, "Japan's Role in the Quad Clarifying the Institutional Division of Labor in a Free and Open Indo-Pacific", The National Bureau of Asian Research, October 30, 2023, https://www.nbr.org/publication/japans-role-in-the-quad-clarifying-the-institutional-division-of-labor-in-a-free-and-open-indo-pacific.

16. Kenneth I. Juster, "Japan-India Relations: Vital to the Indo-Pacific", *Asia-Pacific Policy Papers Series*, No. 25, Edwin O. Reischauer Center for East Asian Studies, 2023.

17. Layla Ibrahim Abdallah and Eugenio Pacelli Lazzarotti, "The Realist Debate In The Context Of The War In Ukraine: Balancing

Dynamics, International Change And Strategic Calculus", *Revista Brasileira de Política Internacional,* Vol.67, No.1, 2024.

18. Masahiro Kurita, "Japan-India Security Cooperation: Progress Without Drama", *COMMENTARY*, The Henry L. Stimson Center, February 15, 2023, https://www.stimson.org/2023/japan-india-security-cooperation-progress-without-drama.

19. Monika Chansoria, "Defense Diplomacy as a Foreign Policy Tool: Understanding the Evolving Curve of Japan-India Joint Military Exercises", *Japan Review*, Vol.6 No.2, 2023.

20. Monika Chansoria, "Japan-India at 70: The Early Origins of a Relationship that Defines Asia's Future", *Japan Review*, Vol.5 2022.

21. Morten Skumsrud Andersen, "Balance of Power", *The Encyclopedia of Diplomacy*, 2018.

22. NARESH SUBBA, "The Changing Dynamics of Japan–India Cooperation: A Case of 'Rule-Based Order' in Indo-Pacific", *The Journal of Indian and Asian Studies*, Vol. 5, No. 1, January 2024.

23. Pavan Kumar, "India Balancing China: Exploring Soft Balancing Through Indo-Pacific", *Millennial Asia*, April 2021.

24. Purnendra Jain, "Hesitant Realism: China–India Border Tensions and Delhi's Deepening Strategic Ties with Tokyo and Canberra", *Journal of Asian Security and International Affairs,* Vol. 8, No.1, 2021.

25. Soumyodeep Deb and Nathan Wilson, "The Coming of Quad and the Balance of Power in the Indo-Pacific", *Journal of Indo-Pacific Affairs*, Dec. 13, 2021.

26. Uttara Dukkipati, "India-Japan Relations: A Partnership for Peace and Prosperity", CSIS : The Center for Strategic and International Studies, Washington, No.134, 1 October, 2009.

27. Viraj Solanki and Mariko Togashi, "India and Japan enhance cooperation despite their differences", Facts. Analysis. Influence (IISS), May 2022, https://www.iiss.org/sv/online-analysis/online-analysis/2022/05/india-and-japan-enhance-cooperation-despite-their-differences.

28. Wellington Amorim and Antonio Henrique Lucena, "Japan And India: Soft Balancing As A Reaction To China's Rise?", *Revista Brasileira de Política Internacional*, No. 57, 2014.

29. Zhen Han and T. V. Paul, "China's Rise and Balance of Power Politics", *The Chinese Journal of International Politics,* Vol. 13, No. 1, 2020.

الهوامش

[1] - Morten Skumsrud Andersen, "Balance of Power", ***The Encyclopedia of Diplomacy***, 2018, p1.

[2] - Christopher McCallion, "Grand Strategy: The Balance Of Power", **A policy paper of the Grand Strategy Program**, April 2024, p3.

[3] - Wellington Amorim and Antonio Henrique Lucena, "Japan And India: Soft Balancing As A Reaction To China's Rise?", ***Revista Brasileira de Política Internacional***, No. 57, 2014, pp 74-75.

[4] - Christopher McCallion, Op.Cit, pp 5-6.

[5] - Layla Ibrahim Abdallah and Eugenio Pacelli Lazzarotti, "The Realist Debate In The Context Of The War In Ukraine: Balancing Dynamics, International Change And Strategic Calculus", ***Revista Brasileira de Política Internacional,*** Vol.67, No.1, 2024, p5.

[6] - Zhen Han and T. V. Paul, "China's Rise and Balance of Power Politics", ***The Chinese Journal of International Politics,*** Vol. 13, No. 1, 2020, p5.

[7] - Morten Skumsrud Andersen, Op.Cit, pp 9-10.

[8] - Layla Ibrahim Abdallah and Eugenio Pacelli Lazzarotti, Op.Cit, p6.

[9] -Purnendra Jain, "Hesitant Realism: China–India Border Tensions and Delhi's Deepening Strategic Ties with Tokyo and Canberra", ***Journal of Asian Security and International Affairs***, Vol. 8, No.1, 2021, p 84.

[10] - Gitanjali Sinha Roy, "India-Japan Relations and the Chinese Aggression in the Post COVID-19 Era", ***Liberal Studies***, Vol. 5, Issue 1, January–June 2020, pp 66-67.

[11] - Kenneth I. Juster, "Japan-India Relations: Vital to the Indo-Pacific", ***Asia-Pacific Policy Papers Series***, No. 25, Edwin O. Reischauer Center for East Asian Studies, 2023, p11.

[12] - Keerthiraj and Takashi Sekiyama, "The Rise of China and Evolving Defense Cooperation between India and Japan", ***Social Science***, Vol.12, No.333, 2023, pp 2-3.

[13] - Debasish Nandy, "Japan's free and open Indo-Pacific (FOIP) policy and India", ***Journal of Historical Archaeology and Anthropological Sciences***, Vol. 9, Issue 2, 2024, p76.

[14] - Kanti Bajpai, "India and Japan: Strategic Partners for the 21st Century", in ***India-Japan: Growing Partnership and Opportunities for Co-Operation***, Centre for Public Policy Research, 2019, pp.4-7.

[15] - Pavan Kumar, "India Balancing China: Exploring Soft Balancing Through Indo-Pacific", ***Millennial Asia***, April 2021, p6.

[16] - Monika Chansoria, "Japan-India at 70: The Early Origins of a Relationship that Defines Asia's Future", ***Japan Review***, Vol.5 2022, p9.

[17] - Masahiro Kurita, "Japan-India Security Cooperation: Progress Without Drama", ***COMMENTARY***, The Henry L. Stimson Center, February 15, 2023, https://www.stimson.org/2023/japan-india-security-cooperation-progress-without-drama/.

[18] - Gazi Hassan, "China factor in India-Japan Relations", in ***India-Japan: Growing Partnership and Opportunities for Co-Operation***, Op.Cit, p18.

[19] - JIMEX 20 Maritime Exercise, Drishti The Vision Foundation, 26 Sep 2020, https://www.drishtiias.com/daily-updates/daily-news-analysis/jimex-20-maritime-exercise.

[20] - Japan India Maritime Exercise 2023 (JIMEX 23) concludes, Indian Navy, https://indiannavy.nic.in/content/japan-india-maritime-exercise-2023-jimex-23-concludes.

[21] - Masahiro Kurita, Op.Cit

[22] - NARESH SUBBA, "The Changing Dynamics of Japan–India Cooperation: A Case of 'Rule-Based Order' in Indo-Pacific", ***The Journal of Indian and Asian Studies***, Vol. 5, No. 1, January 2024, p7.

[23] - Monika Chansoria, "Defense Diplomacy as a Foreign Policy Tool: Understanding the Evolving Curve of Japan-India Joint Military Exercises", ***Japan Review***, Vol.6 No.2, 2023, p37.

[24] - Debasish Nandy, Op.Cit, p78.

[25] - Masahiro Kurita, Op.Cit

[26]- Arpita Muthur, "India – Japan Relations Drivers, Trends and Prospects", RSIS :S. Rajaratnam School of International Studies, Singapore, No. 23, 2012, pp.43 – 44.

[27]-Uttara Dukkipati, "India-Japan Relations: A Partnership for Peace and Prosperity", CSIS : The Center for Strategic and International Studies, Washington, No.134, 1 October, 2009, p.3.

[28] - Keerthiraj and Takashi Sekiyama, Op.Cit, p4.

[29] - Naresh Subba, Op.Cit, pp 5-6.

[30] - Dzirhan Mahadzir, "'Quad' Alliance Joins Together for Exercise Malabar 2023 in Australia", U.S. Naval Institute, August 11, 2023, https://news.usni.org/2023/08/11/quad-alliance-joins-together-for-exercise-malabar-2023-in-australia.

[31] - James Jay Carafano, "The Quad eyeing Indo-Pacific security", Geopolitical Intelligence Services AG, May 20, 2024, https://www.gisreportsonline.com/r/quad-indo-pacific-security/.

[32] - Kenneth I. Juster, Op.Cit, pp 12-13.

[33] - Kei Koga, "Japan's Role in the Quad Clarifying the Institutional Division of Labor in a Free and Open Indo-Pacific", The National Bureau of Asian Research, October 30, 2023, https://www.nbr.org/publication/japans-role-in-the-quad-clarifying-the-institutional-division-of-labor-in-a-free-and-open-indo-pacific/.

[34] -Viraj Solanki and Mariko Togashi, "India and Japan enhance cooperation despite their differences", Facts. Analysis. Influence (IISS), May 2022, https://www.iiss.org/sv/online-analysis/online-analysis/2022/05/india-and-japan-enhance-cooperation-despite-their-differences/.

[35] - Pavan Kumar, Op.Cit, p11-13.

[36] - Kanti Bajpai, Op.Cit, p9.

[37] - Naresh Subba, Op.Cit, pp 7-10.

[38]- Debasish Nandy, Op.Cit, p77.

[39] -Gitanjali Sinha Roy, Op.Cit, p68.

[40] - Kenneth I. Juster, Op.Cit, pp 13-14.

[41] - Amrita Jash, "India, Japan and the AAGC: Geopolitics Driven by Infrastructure Investment", in ***India-Japan: Growing Partnership and Opportunities for Co-Operation***, Op.Cit, pp 11-12.

[42] - Ibid, pp 12-13.

[43] - Soumyodeep Deb and Nathan Wilson, "The Coming of Quad and the Balance of Power in the Indo-Pacific", ***Journal of Indo-Pacific Affairs***, Dec. 13, 2021, https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2870653/the-coming-of-quad-and-the-balance-of-power-in-the-indo-pacific/.